التطورات السياسية والاقتصادية في اثيوبيا

Political and economical development in Ethiopia

أ.م.د. سراب جبار خورشيد
الجامعة المستنصرية / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
Assistant Prof. Dr. Sarab Jabbar Khorshid
Al Mustansiriyyah University/
Al Mustansiriyyah Center for arabic and international studies.

التطورات السياسية والاقتصادية في اثيوبيا

ا.م.د. سراب جبار خورشيد

الجامعة المستنصرية امركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الملخص

تشهد إثيوبيا منذ عام ١٩٩١،عملية تحول سياسي واسعة النطاق، وقد حاولت خلال هذه الفترة العمل على صياغة سياسات مرنة وسلسلة لحل المسألة القومية وتحقيق الاندماج القومي على المستوى الداخلي، فيما ذهبت لإعادة تعريف نفسها على مستوى السياسة الخارجية، وذلك باعتبار أن التوسع الإثيوبي تجاه الجنوب خلال القرن العشرين ثم انفصال إريتريا في بداية عقد التسعينات يتطلب وضع سياسة خارجية واضحة المسارات تدعم كيان الدولة الاثيوبية القائم.

وبشكل عام، تتناول الدراسة أداء النظام السياسي في إثيوبيا، ومدى اقترابه من تسوية المسألة القومية ، وذلك بيان لتوجهات القيادة الاثيوبية لبناء النظام السياسي والسياسات التي تم اتباعها في تكوين السلطة والأحزاب السياسية، أذ إن دعم ومساندة هذه المكونات تساعد في التعرف على مسار السياسة في إثيوبيا , فضلا عن استعراض للقفزة الاقتصادية لأثيوبيا .

Summary

Since ١٩٩١, Ethiopia has been witnessing a wide-ranging political transformation process, and during this period it tried to formulate policies to solve the national issue and achieve national integration at the internal level, while it went to redefine itself at the level of foreign policy, considering that the Ethiopian ex-

pansion towards the south during the twentieth century and then The secession of Eritrea at the beginning of the ١٩٩٠s requires the development of a foreign policy that supports the existing state entity.

In general, the study deals with the performance of the political system in Ethiopia, and how close it is to resolving the national issue, and this is an indication of the construction of the political system and the policies that were followed in the formation of power and political parties, as these components help to identify the course of politics in Ethiopia, as well as a review of the leap Economic for Ethiopia.

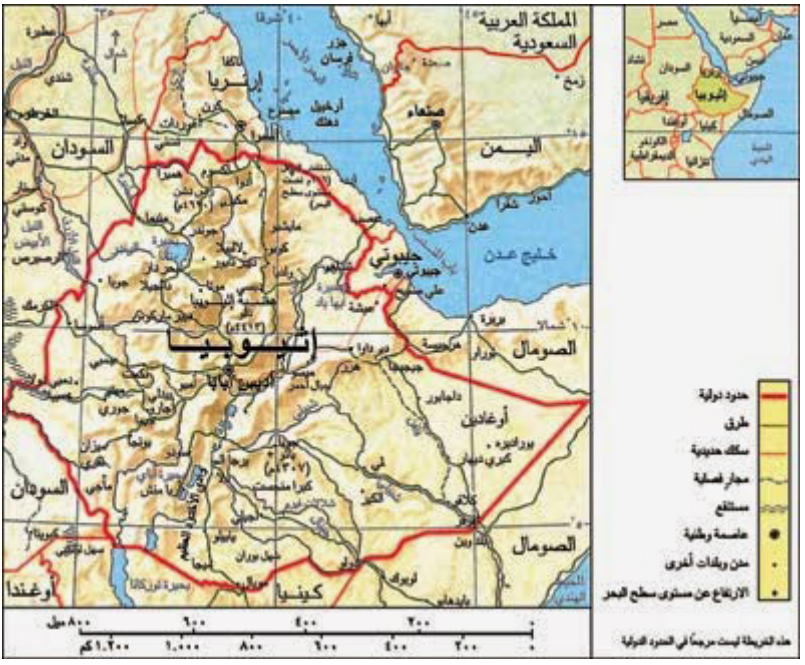

المقدمة

تقع إثيوبيا في شمال شرق إفريقيا وهي المنطقة الحيوية والاستراتيجية المعروفة باسم القرن الأفريقي، ويحدها من الشمال إريتريا ومن الشمال الشرقي جيبوتي، ومن الجنوب والجنوب الغربي كينيا، ومن الشرق والجنوب الشرقي الصومال،

ومن الغرب والشمال الغربي السودان، وتبلغ مساحة اثيوبيا ١١٣٣٣٨٢ كم مربع، وتقع إثيوبيا في أربع مناطق جغرافية رئيسية هي من الغرب إلى الشرق: الهضبة الإثيوبية، والوادي المتصدع العظيم، الهضبة الصومالية، هضبة أوجادين، وتغطى الهضبة الإثيوبية أكثر من نصف مساحة الدولة تضم إثيوبيا حوالى ثمانين قومية لكل منهم عاداتها وتقاليدها الخاصة ولغتها المحلية، تنقسم إثيوبيا إداريا على تسعة أقاليم هي: أوروميا، أمهرة، تيجراي، عفر، هرر، الإقليم الجنوبي، بني شنقول جوميز، جامبيلا، والإقليم الصومالي، ولكل الاقاليم التسعة حكومتها الخاصة وعلمها الخاص، فضلا عن إدارتين مستقلتين هما: مدينة أديس ابابا (العاصمة) ومدينة ديرداوا، وذلك وفقا للدستور الأثيوبي.

وتعد إثيوبيا من الدول التي لها تاريخ قديم وحضارة ممتدة عبر الزمان ،أذ أنها كانت موطن مملكة أكسوم القديمة، وفيها وجد أقدم هيكل بشري عمره ٤١٤ مليون سنة، كما أنها موطن الكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية إحدى أقدم الكنائس المسيحية على الإطلاق في القارة الافريقية، فضلا عن أنها كانت إحدى أقدم النظم الملكية في القارة التي لم تنته إلا من خلال الانقلاب العسكري عام ١٩٧٤ ، وتعد إثيوبيا أقدم الدول المستقلة في قارة أفريقيا ،إذ لم تخضع للاستعمار إلا في الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٤١ عندما اجتاحتها القوات الإيطالية في حملتها على شرق إفريقيا قبل خروجها من المنطقة بعد توقيع الاتفاق الأنجلو-إثيوبي في ديسمبر ١٩٤٤ .

المحور الاول: المسلمون الإثيوبيون ومراحل التحول

تقع اثيوبيا في شرق افريقيا، وتبلغ مساحتها ١,١٢٧,١٢٧ كم٢، ويبلغ تعداد سكانها حوالي ٩٢ مليون نسمة.

تُقدَّر نسبة المسلمين في إثيوبيا بحوالي ٦٠٪، حسب الإحصائيات غير الرسمية، ونسبة المسيحيين بمختلف مذاهبهم بـ٤٧٪، حسب الإحصائيات الرسمية، ونسبة الوثنيين بـ٣٪. (١)

وعند بزوغ فجر الإسلام تكونت نواة المجتمع المسلم الأول في إثيوبيا قبل هجرة المسلمين إلى المدنية المنورة، ثم شرع الإسلام ينتشر شيئا فشيئا في أدغال

(١) صلاح هاشم, الشمال الشرقي الإفريقي، العصور الوسيطة، ط عَمَّان، الأردن، ١٩٨٨, ص٤٥

إثيوبيا على فترات زمنية متتالية حتى أصبح الدين الاسلامي هو الغالب، ولكن سرعان ما أثار هذا الانتشار حفيظة المسيحيين وأدى إلى صراع عقائدي/سياسي امتد لأكثر من ستة قرون بين المسلمين والمسيحيين بدءً من الإمارات الإسلامية الممتدة من الزيلع وانتهاء بحركة أحمد بن إبراهيم (جرين) في هرر، والممالك المسيحية الإثيوبية والتي انتهت بهزيمة المسلمين ١٨٨٧ بتدخل دولي ممثل في دولة البرتغال والكنيسة الكاثوليكية العالمية وظهور الاستعمار الأوروبي وهيمنته على القرن الإفريقي.(٢)

يعد المَثَل الأورومي القائل: «أنا وأنت مثل المسلم والأمهرة»، والمَثَل الذي يُقابله باللغة الأمهرية، من الأمثلة الواضحة والقوية التي تُعبّر عن مشاعر الريبة العميقة السائدة في إثيوبيا بين الأعراق .والأمر الآخر المثير للاهتمام في هذا المَثَل هو استخدام مصطلح يحمل دلالات دينية كمصطلح المسلم جنبا إلى جنب مع مصطلح «الأمهرة» الذي يُفهم عادة على أنه مصطلح عِرقي، كما يشير في الوقت نفسه إلى التعقيدات التي ينطوي عليها مفهوما الدين والعِرق والعلاقة الوثيقة القائمة بينهما.

على سبيل المثال، ظلّ مصطلح المسلم حتى مطلع الثمانينيات هو الأكثر شيوعا وسط مجموعة «آرسي أورومو» عند التعريف بأنفسهم، في حين لم يكن مصطلح «الأورومو» شائعا في التداول، بل كان هناك مَن يُعارض استخدامه ويربطه بالوثنية. هذا لا يعني بالطبع أن مصطلح المسلم عند مجموعة «آرسي أورومو» يُشير حصرا إلى كون المرء مسلما، بل يتضمّن كذلك الإشارة إلى عِرقهم وإلى معتقدهم الديني. وبالتالي، أن ينتمي المرء إلى مجموعة «آرسي أورومو» يعني أن يكون المرء مسلما، وأن يكون المرء مسلما يستلزم أن ينتمي إلى مجموعة «آرسي أورومو». ويتأكد هذا أكثر من الطريقة التي يُعرّفون بها لغتهم حيث يُطلقون عليها «أفان أورومو أو أفان إسلام». والأمر نفسه بالنسبة إلى الأمهرة، فهم يُطلقون «لغة المسلمين» على لغة الأورومو.

مصطلح «الأمهرة» هو الآخر مصطلح ذو طبيعة مرنة، وقد تبدّلت دلالاته تدريجيا خلال السنوات الماضية من مصطلح جامع للهوية الإثيوبية إلى مصطلح يحمل دلالات عِرقية صريحة. ومع أن الناس في مناطق الأمهرة الرئيسية يُعرّفون أنفسهم بحسب المناطق التي ينحدرون منها مثل «قوندار» و»غوجام» أو «وللو»، فإن مصطلح الأمهرة –بوصفه مصطلحا جامعا يُعبّر عن الهوية الجماعية– ظل دائما مرتبطا بالمسيحية ويتضمّن بُعدا دينيا واضحا يقوم على تمثيل المسيحيين.

(٢) المصدر نفسه,ص٤٦

الشيء نفسه بالنسبة إلى المسيحية الأرثوذكسية، فهي لم تكن جزءا أساسيا من الحياة اليومية للناس فحسب، بل كانت أيضا العامل المسيطر في تشكيل الهوية الوطنية التي قامت بالأساس على الإيمان المشترك في الأسطورة السليمانية، وفي الملك الذي اختاره الرب والاعتقاد في أنفسهم كأمة مباركة.(٣)

وقد لعب المحور الديني دورا في تشكيل العلاقات بين الطوائف الدينية في إثيوبيا، وهو ما جعل الناس، في «بيل» وفي المناطق الجنوبية الأخرى في إثيوبيا، يربطون كلمة «الأمهرة» عادة بصورة الشخص الدخيل والغريب، وبالأخص المسيحي. ولهذا، فحملات «منيليك» وعمليات الدمج القسري التي تعرّض لها الجنوب لم تعد مجرد خضوع لهيمنة نظام دخيل فحسب، وإنما اعتُبرت أيضا خضوعا لمملكة مسيحية. في الجانب الآخر، فإن القوى الشمالية الغازية [المتمثِّلة في الأمهرة] كانت هي الأخرى تُبدي في سلوكها توجُّها واضحا تجاه «الأغيار» من غير المسيحين، وتنعتهم بالتخلُّف والبدائية والوثنية. نتيجة لهذا ظلّت العلاقة بين المسلمين في جنوب شرق إثيوبيا، من جهة، وبين الدولة والمستوطنين الأمهرة المحليين، من الجهة الثانية، علاقة توتر طوال القرن العشرين. والحال كذلك، فإنَّ الدين مَثَّلَ جانبا قويا في هذه العداوة، وقد تم تفسير المعاملة السلبية التي يفترض أنها وقعت على المسلمين على اعتبارها معاملة حصلت بسبب معتقدهم الديني. حتى اليوم، لا تزال عبارة «الأمهرة» تعني المسيحي؛ فعلى سبيل المثال، تُطلِق مجموعة «الآرسي أوروموـ» على اللحم المذبوح على الطريقة المسيحية «لحم الأمهرة».

بهذا المعنى، فإن الدين باعتباره عاملا من عوامل إنتاج التفاوت والتمييز في إثيوبيا يعد حقيقة تاريخية حتى وإن تم تجاهله في الدراسات المعاصرة. وإذا كان هناك اتفاق عام مفاده أن ماضي إثيوبيا قد اتسم بتفشي مظاهر التمييز وانعدام المساواة القائمة على أساس عِرقي، فإنه يمكن القول إن مظاهر التمييز وانعدام المساواة بسبب الدين في إثيوبيا كانت أكثر جسامة. فلو كان إتقان المرء اللغة الأمهرية واتخاذه اسما أمهريا و»ثقافة أمهرية» قد اعتُبرت تاريخيا من العوامل الحاسمة في عملية الاندماج في المجتمع الإثيوبي والتواصل مع النخبة والاعتراف بانتماء المرء للأمة الإثيوبية، فإن اعتناق المسيحية ظل هو المعيار الجوهري الذي يؤهِّل للمناصب السياسية ويُتيح اندماج المرء وقبوله كإثيوبي. وبالتالي، فإن عملية التحوّل إلى المسيحية كانت أكبر من مجرد تغيير للعقيدة، فهي عملية «تجنيس وإقرار بالمواطنة».(٤)

(٣) حمدي، الطاهر: قصة الصومال، (د. ت) ١٩٧٧, ص٩٨

(٤) المصدر نفسه, ص٩٩

ولا عجب أن أكثر مجموعة تردّدت في اعتناق المسيحية كانت من المسلمين، لأن اعتناقها بالنسبة لهم يعني فقدان الهوية الدينية والاجتماعية، بل الخضوع لقوة «أجنبية». وبما أن المسيحية شكّلت المكوِّن الرئيسي في القومية الإثيوبية فإن رفض التحوّل للمسيحية جعل المسلمين في خانة أتباع الديانة «المغايرة»، أي في موضع نقيض لكل ما هو إثيوبي. وعلى الرغم من ذلك، ظلّ بقاء المسلمين في البلاد «كآخر» تحفّه جملة مخاطر تقتضي بدورها ضرورة تأكيد الطابع المسيحي لإثيوبيا. ويُفترض أن يكون لهذا الطابع –المسيحي لإثيوبيا– تأثير واضح على كيفية فهمنا للعلاقات بين المسيحيين والمسلمين في إثيوبيا، لا سيما أن الاحتفاء بهذه العلاقة يتم بطريقة تبسيطية لحد وصفها بالعلاقات السلمية والمتناغمة.

إن المشهد الديني في إثيوبيا يعد مشهدا فريدا بحق، أذ يتشكّل من طوائف ثلاث تشمل المسلمين والأرثوذكس والبروتستانت. ومع أن كل واحدة منها تعد طائفة منفصلة تماما عن الأخرى، فإنها تظلّ مرتبطة ببعضها خاصة من جهة تأثّرها بالتطورات التي تجري داخل كل واحدة. ويبدو هذا الترابط جليا لكونه كثيرا ما ينطوي على التنافس وانتهاك الحدود الدينية والاستحواذ على مكانة في الحيز العام، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إثارة التوتر وأحيانا إلى النزاع.

إن هذه التطورات والتغيرات المتصلة بالمشهد الديني أصبحت في تزايد نتيجة لظهور حركات إصلاحية داخل الطوائف الثلاث. وبما أن هذه الحركات، وخاصة الحركات التي نشطت وسط المسلمين، كانت حركات غير رسمية، فمن الصواب الحديث عنها كتيارات إصلاحية. وكان من الشائع لدى هذه التيارات الدعوة إلى إحياء التراث من أجل تطهير الممارسات الدينية من الانحرافات وإعداد أفراد متدينين وتوسيع نطاق التبشير بالديانة.(٥)

تأسيسا على ما سبق، يمكن فهم التحولات الجارية في المشهد الديني من خلال فهم أربعة مسارات رئيسية داخل الطوائف الدينية. المسار الأول يتصل بتوسُّع حدود الحيز الديني، والشكل الأوضح لمثل هذا التوسُّع يتجسّد في أنشطة التبشير لا سيّما التبشير الذي تقوم به طائفة البروتستانت. وقد أفضى هذا النشاط إلى تدفق أفواج من أتباع الطائفة الأرثوذكسية للدخول في الكنيسة البروتستانتية، في حين شرعت بعض المذاهب التابعة للكنيسة ذاتها في تبنّي استراتيجية تسعى للوصول إلى المسلمين.

أما المسار الثاني فيمكن وصفه بمسار «حماية الحيز الديني»، والذي يُفعَّل بشكل

(٥) المعارف، ممتاز: الأحباش بين مأرب وأكسوم، منشورات المكتبة العصرية، ط بيروت، ١٩٧٥, ص٩٢

خاص للرد على جهود التبشير، ذلك لأن توسّع حيز أي مجموعة يُفسَّر على أنه انتهاك من قِبل الآخرين. وكما هو متوقّع، نلاحظ أن الشعور بانتهاك الحيز الديني يسود بدرجة أكبر عند أتباع طائفة الأرثوذكس وأيضا بين المسلمين ، في ٢٠٠٦ وفي ٢٠١٠،أذ تم حرق كنائس البروتستانت على خلفية اتهامات تزعم أن الأنشطة التنموية التي تقوم بها ما هي إلا مجرد ذريعة للتبشير. في الوقت نفسه، نزع المسلمون الإثيوبيون إلى حماية حيّزهم الديني، وذلك بسبب التهميش التاريخي الذي تعرّضوا له، مما اضطرهم إلى تبنّي استراتيجية للعُزلة الذاتية.

المسار الثالث يتصل بنزاع الطوائف حول الحيز الديني، والذي يسعى من خلاله البروتستانت والمسلمون بصفة خاصة إلى تحدي هيمنة الأرثوذكس الثقافية. في حين قام البروتستانت بمواجهة هذه الهيمنة بطريقة تدريجية وغير صدامية، فإن المسلمين احتجّوا بصورة أكثر صراحة على ما عدوه هيمنة المسيحية على الدولة في إثيوبيا، وأشاروا إلى أنه رغم سياسة الائتلاف الحاكم المتصلة بحرية الأديان في ظل نظام علماني، فإنه لا يزال هناك تحيُّز للمسيحية في إثيوبيا يعمل على تقويض أسس المساواة الحقيقة بين الأديان.

ومن الأمثلة الملموسة التي يُستشهد بها باستمرار حظر بناء المساجد في «أكسوم» و»لاليبيلا»، وهي الأماكن التي يعدها المسيحيون من طائفة الأرثوذكس مقدَّسة. لهذا، فإن سعي المسلمين إلى نيل الاعتراف بهم كإثيوبيين واعتبار الإسلام جزءا لا يتجزّأ من تاريخ إثيوبيا هو محاولة لتقديم مطالب تُصحِّح واقعهم التاريخي. غير أن هذه المطالب، وخاصة نقدهم للتحيّز الديني، يعدها العديد من المسيحيين نقدا للركائز التأسيسية للهوية الإثيوبية. فأي هجوم تجاه التراث الديني والوضع القائم في البلاد يتم تفسيره في الحال على أنه هجوم ضد المسيحيين وضد الإثيوبيين. وهكذا صار وجود المسلمين أكثر بروزا واكتسبوا ثقة أكبر في أنفسهم تصدّوا بها لتصحيح ميزان التوازن بين الأديان الراسخ في البلاد. غير أن هذا الأمر صار يُثير استياء وعدم ارتياح لدى الآخرين الذين باتوا بدورهم يجدون صعوبة في تفهّم المشهد الديني المتغيّر، فصاروا يميلون إلى الاعتقاد بأن الإسلام أصبح يتوسع ويأخذ في التطرف.

أما المسار الرابع، والذي يمكن وصفه بمسار «استعادة الحيز الديني»، فيُشير بشكل خاص إلى وضع «كنيسة التوحيد الأرثوذكسية الإثيوبية» وكيف أنها أُجبرت على المناورة للمواءمة بين تراث الماضي العريق وبين متغيرات المشهد الديني الذي فرضته الوقائع السياسية الجديدة في إثيوبيا. ومع أن الواقع الفيدرالي والعلماني الجديد قد أجبر الكنيسة الأرثوذكسية على تقليص أدوارها السياسية والدينية، فإنها

مع ذلك لا تزال تَعتَبر التراث الديني مرتكزا أساسيا للأمة الإثيوبية. فضلا عن ذلك، فثمة إحساس بالخسارة وسط الأرثوذكس وشعور بأنهم يتعرّضون للهجوم من قِبل منافسيهم من الأديان الأخرى، الشيء الذي دفعهم إلى بذل جهود لاستعادة «حيزهم المفقود».[٦]

وقد كانت «جمعية القدسيين»، التي ظهرت في أواخر الثمانينيات، أهم جهة فاعلة عملت في مشروع استعادة الحيز المفقود وتعزيز الهوية الأرثوذكسية ومواجهة التحديات الخارجية المتمثِّلة في الأيديولوجية الماركسية «لنظام الدرك» وأنشطة الكنيسة البروتستانتية. كما أكّدت الجمعية مكانة الكنيسة الأرثوذكسية بالنسبة إلى المجتمع والهوية الوطنية، عبر التعبير عن أهمية الكنيسة الأرثوذكسية التاريخية والدعوة إلى استعادة هذه المكانة الشرعية. وقد أصبحت هذه الدعوة جلية وواضحة للعيان خلال احتفالات أعياد الكنيسة الأرثوذكسية –خاصة في عام ٢٠٠٩– حينما كان الشباب يستعرضون قمصانا (تي شيرت) مطبوعا عليها شعار «إثيوبيا جزيرة مسيحية»، و«إثيوبيا، المسيحية، والتعميد»، و«معمودية واحدة وديانة واحدة وبلاد واحدة».

فالدين أيضا له دور في ارتفاع حِدّة النزعة القومية لدى الأمهرة، التي تَعتَبر المسيحية جزءا لا يتجزّأ من هوية الأمهرة. ويبدو أن تأسيس الحركة الوطنية للأمهرة (NaMA) قد ساهم في حِدّة تأكيد مسيحية عِرقية الأمهرة، ما أثار ردة فعل المسلمين الأمهرة، خاصة في منطقة «وللو»، الذين شعروا بالإقصاء نتيجة النبرة المسيحية الغالبة على الحركة. من يحاول فهم الأحداث الجارية في إثيوبيا عليه أن يُدرك دور الدين في إنتاج الخطاب الوطني والمفاوضات التي تُجريها الهويات الدينية المتنوعة .

بالطبع هذا النوع من النزاع مرتبط بتاريخ إثيوبيا العِرقي ومراحل تطورها التاريخي ، حيث تُمثِّل العلاقات الشائكة بين مسيحيي «الشوا أورومو» ومسلمي الأورومو في الجنوب الشرقي من البلاد خير شاهد عليه. بدأت مجموعات «شوا أورومو» في الهجرة إلى جنوب إثيوبيا منذ أواخر الأربعينيات وما بعدها. ظل السكان المحليون يعدونهم غرباء ومختلفين، وقد كان للجانب الديني دور وراء هذه النظرة الارتيابية. المسيحيون من «شوا أورومو» كانوا يُدعون بالأمهرة من قِبل الآخرين ويعتبرون أنفسهم أيضا أمهرة ويُطلقون بدورهم عبارة «المسلمين» على الأورومو المحليين. وقد تطور هذا الاختلاف بين المجموعتين في منطقة «بيل» إلى نزاع مفتوح بين «آرسي أورومو» و«شوا أورومو» إبان انتفاضة «بيل» في الستينيات. ونظرا لسيطرة المسلمين من «آرسي أورومو» على قيادة تلك الانتفاضة، فقد

(٦) المصدر نفسه ,ص٩٢

صنّفتها مجموعة «شوا أوورومو» حركة إسلامية.(٧)

وعندما انحازت المجموعة الأخيرة إلى جانب الدولة في الانتفاضة، قام ثوار الانتفاضة باستهدافها مما أفضى إلى اندلاع دوامة من العنف المرير في المنطقة. فضلا عن ذلك، اندلع عنف آخر مماثل عند وصول حركة «SALF»، التي كان تُسيطر عليها مجموعة «آرسي أورومو» في السبعينيات، أذ صُنِّفت هي الأخرى حركة إسلامية [من قِبل الأطراف المناوئة]. وحصل الأمر نفسه في التسعينيات عندما صنّف سكان «شوا أورومو» المحليون جبهة تحرير أورومو في «بيل» بكونها حركة مسلمة. وبالنتيجة، ألقت مجموعة «شوا أورومو» بكامل ثقلها خلف المنظمة الديمقراطية لشعوب أورومو (OPDO)، أو ما يُعرف الآن بحزب أورومو الديمقراطي (ODP). وفي المحصلة سيطروا على مفاصل الهياكل الحكومية في «بيل» لأكثر من عقد من الزمان. ومع أن عوامل الانقسام الديني بين المجموعتين الأوروميتين قد تراجعت على مرّ السنين، فإن جذورها لا تزال قائمة.(٨)

خلاصة القول، إن مَن يحاول فهم الأحداث الجارية في إثيوبيا عليه أن يُدرك دور الدين في إنتاج الخطاب الوطني والمفاوضات التي تُجريها الهويات الدينية المتنوعة والأهمية البالغة التي لا تزال تحظى بها قضايا الاختلاف الديني. فعوضا عن فهم الدين باعتباره أمرا ثانويا تابعا للحدود العِرقية أو اعتباره عاملا مساعدا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلا عن ذلك، وعليه لا يزال الجانب الديني عاملا أساسيا وحاسما في تأجيج الواقع الاجتماعي والسياسي في البلاد مع خلق العلاقات العدائية التي باتت تتجلّى بصورة متكررة في الصراعات المفتوحة.

المحور الثاني : النظام السياسي في إثيوبيا

اتبع النظام الإثيوبي النموذج الفيدرالي السوفيتي واليوغسلافي استناداً للنظرية الماركسية تجاه القوميات، واعتبر أن الفيدرالية الأثنية تلائم الطبيعة الجماعية للمؤسسات الاجتماعية، ؟أذ يوفر نهج التحصيص أو التمثيل النسبي في ظل نظام فيدرالي إطاراً للتعامل مع التعددية الاجتماعية، ويساعد في صياغة فلسفة تكوين المؤسسات لتعالج مشكلات المجتمع الإثيوبي، وترتيبات توزيع السلطة

(٧) أحمد، نوران (٢٠١٣): الإسلام في إثيوبيا: تحديات وآمال www.el-wasat.com/portal/news.

(٨) تقرير منتدى الأقليات المسلمة (٢٠١٣): واقع المسلمين في إثيوبيا بين الغثائية والضياع، www.ansarsunna.com/showthread

والثروة وإدارة التعددية الأثنية .

وتعني الفيدرالية الأثنية إعادة صياغة العلاقات الأثنية بما يتيح فرصاً متساوية للجماعات الأثنية، بحيث تنقل الأثنية من إطار التعبير عن الحدود الجغرافية وعلاقات القرابة إلى كونه مفهوماً يعبر عن الخصائص الثقافية والملامح العامة للجماعات، أذ لا يعد الإقليم الجغرافي المعيار الوحيد لتعريف الجماعة الأثنية، وبالتالي يمكن اعتبار الخصائص السكانية بمثابة عناصر متكاملة لتشكيل الهوية الأثنية، وهو ما يعد مدخلا مناسباً لمناقشة الدور السياسي للجماعات الأثنية في إثيوبيا منذ عام ١٩٩١، حيث أنه مع تفاقم الأزمات السياسية تزايد الوعي القومي والارتباط بالهوية المحلية .[٩]

وقد اعتبر النظام الإثيوبي أن الوعي الوطني يشكل أساس الفيدرالية الأثنية لتجمع بين التكامل الإقليمي والتحديات المشتركة ولذا تتسم الفيدرالية الأثنية بتقسيم الدولة إلى ولايات ووحدات إدارية على أساس اثني، وتراعي الحدود الداخلية والتمثيل النسبي للجماعات الأثنية في المؤسسات الفيدرالية والإقليمية والكيان الإداري المحلي، وتتم التقسيمات الإدارية بحيث يستوعب كل نطاق إقليمي جماعة أثنية أو جماعة لغوية، ويتم ترسيم الحدود الإدارية بحيث تتطابق مع حدود الجماعة الأثنية، ويوفر هذا النمط من التقسيمات الإدارية نوعا من الحكم الذاتي واسع النطاق لأي جماعة تشكل أغلبية السكان في الوحدات الإدارية الإقليمية .

وتتمثل السلطات السياسية في أي نظام سياسي في سلطات رسمية، وسلطات غير رسمية، وتنقسم السلطات الرسمية على ثلاث سلطات: تنفيذية تشريعية قضائية، وتتضمن السلطات غير الرسمية الأحزاب السياسية وفيما يلي توضيح لذلك.[١٠]

أولا : السلطات السياسية الرسمية

نجد أن نظام الحكم في إثيوبيا نظام حكم برلماني، ويتكون نظام الحكم من ثلاث سلطات رسمية: تشريعية وتنفيذية وقضائية.

١-السلطة التنفيذية

يعد منصب رئيس الدولة في إثيوبيا منصبا شرفيا، وتتولى المنصب حاليا السيدة سهلي ورق-زودي، وهي أول امرأة تتولي المنصب بعدما اختارها البرلمان الإثيوبي في ٢٥ تشرين الاول ٢٠١٨، ويتم انتخاب الرئيس لمدة ست سنوات من قبل

(٩) المصدر نفسه

(١٠) خلود محمد خميس، " صنع القرار في إثيوبيا بعد ١٩٩١، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , بغداد، ع ٤٧، ٢٠١٤ , ص٧٢

البرلمان ويمكن إعادة تجديد اختياره لفترة جديدة .

تقع السلطة التنفيذية في يد رئيس الوزراء، ويتولى المنصب حاليا الدكتور أبيي أحمد وذلك منذ نيسان ٢٠١٨، ويتولى ديميكى ميكونين منصب نائب رئيس الوزراء منذ كانون الاول ٢٠١٢، ويتم اختيار رئيس الوزراء من قبل الحزب الفائز بالأغلبية في مجلس النواب، وبالنسبة لمجلس الوزراء: مجلس يختارهم رئيس الوزراء ويوافق عليه مجلس النواب.(١١)

صلاحيات ووظائف رئيس الوزراء وفقا للدستور الإثيوبي

- رئيس الوزراء هو الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الوزراء ، والقائد الأعلى للقوات المسلحة الوطنية.
- يقدم رئيس الوزراء ممثلين عن المناصب الوزارية من بين أعضاء المجلسين أو من بين أشخاص ليسوا أعضاء في أي من المجلسين، للموافقة عليهم من قبل مجلس ممثلي الشعب.
- متابعة وضمان تنفيذ القوانين والسياسات والتوجيهات والقرارات الأخرى التي اتخذها مجلس النواب.
- يقود مجلس الوزراء ، وينسق أنشطته ويعمل كجانب له، و يمارس الإشراف الشامل على تنفيذ السياسات و يمارس الإشراف الشامل على تنفيذ السياسة الخارجية.
- يختار ويرسل إلى مجلس الشعب للموافقة عليه ترشيحات لمناصب المفوضين ورئيس ونائب رئيس المحكمة الاتحادية العليا والمراجع العام للحسابات.
- يشرف على سلوك وكفاءة الإدارة الاتحادية ويأخذ التدابير التصحيحية اللازمة.(١٢)

٢- السلطة التشريعية

أما فيما يخص السلطة التشريعية: فتتألف من مجلس ممثلي الشعب (البرلمان) ويضم ٥٤٧ مقعداً ،أذ يتم انتخاب أعضائه بالنظام الفردي لمدة خمس سنوات. والمجلس الفيدرالي الذى يضم ١٥٣ مقعداً ويجري انتخاب أعضائه من قبل المجالس الخاصة بكل إقليم من الأقاليم الإثيوبية ويختص بتفسير الدستور ومناقشة

(١١) المصدر نفسه , ص٧٣

(١٢) السيد علي أبو فرحة، " إثيوبيا من نفق الأقلية إلى فضاء الأكثرية "، قراءات أفريقية(لندن: المنتدى الإسلامي، ع ٣٧، يوليو ٢٠١٨ , ص٣٨

القضايا الخاصة بالأقاليم الفيدرالية.

بالنسبة لمجلس ممثلي الشعب فينتخب أعضائه من قبل الناس لمدة خمس سنوات على أساس الاقتراع العام وبشكل مباشر، ينتخب أعضاء المجلس من المرشحين في كل انتخابات بأغلبية الأصوات المدلى بها. تصدر الأحكام بموجب القانون تمثيل خاص للأقليات القومية والشعوب، ولا يزيد عدد الأعضاء عن ٥٥٠ عضواً، ويجب ان تمثل كل أقلية بـ ٢٠ مقعدا على الأقل [١٣].

صلاحيات ووظائف مجلس الاتحاد

فيما يخص مجلس الاتحاد ، فهو يتكون من ممثلي الأمم، والقوميات والشعوب. يتم تمثيل كل أمة وجنسية وشعب في المجلس الفيدرالي من قبل عضو واحد على الأقل، وتتمثل أهم صلاحياته وفقا للدستور الإثيوبي كالآتي:

- لديه القدرة على تفسير الدستور.
- ينظم مجلس التحقيق الدستوري.
- يبت في الدستور في القضايا المتعلقة بحقوق الأمم والقوميات والشعوب في تقرير المصير ، بما في ذلك
- الحق في تقرير المصير.
- يصدر الأمر بالتدخل الفيدرالي في حالة قيام أي ولاية بانتهاك الدستور بما يهدد النظام الدستوري.[١٤]

٣- السلطة القضائية:

المحكمة الفيدرالية العليا هي أعلي جهة قضائية في البلاد وتتألف من ١١ عضواً او قاضيا ، ويتم ترشيح رئيس المحكمة ونائبه من قبل رئيس الوزراء والمصادقة على تعيينهما من قبل البرلمان. فيما يتم تعيين القضاة الآخرين عبر المجلس الإداري القضائي الفيدرالي ويصادق على تعيينهم البرلمان. يخدم القاضي حتى سن ٦٠ عاماً. وفضلاً عن ذلك، توجد محاكم فيدرالية أخرى من الدرجة الأولى، ومحاكم خاصة بكل إقليم ومحاكم ابتدائية وغيرها[١٥].

(١٣) المصدر نفسه , ص٣٩

(١٤) https//:studies.aljazeera.net/ar/reports.١٨٠٧٠٩١٢١٤٠٥٢٠٢/٠٧/٢٠١٨/html

(١٥) سيدي محمد هلال ,
%D٨%٨٤%D٩%A٧%D٨%/٢٨/٦/٢٠٠٥/opinions/net.aljazeera.www//:https
A%D٨%-AA%D٨%A٧%D٨%A٨%D٨%A٧%D٨%AE%D٨%AA%D٨%٨٦%D٩%A٧
-A٩%D٨%٨A%D٩%A٨%D٨%٨٨%D٩%٨A%D٩%AB%D٨%A٥%D٨%٨٤%D٩%٧

ثانيا :المؤسسات غير الرسمية

تتكون المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وبالنسبة للأحزاب السياسية فتعتبر سياسة الحكومة الفيدرالية الأثنية هي السبب المباشر لتشجيع قيام الأحزاب السياسية على أسس أثنية، وبالتالي تعمدت تثبيط الأطراف الإثيوبية الأخرى غير الأثنية، وخلقت وضعا واسعا لقيام أحزاب أثنية على حساب عموم الأحزاب الإثيوبية غير الأثنية، و بالتالي سيتم الاشارة لأهم الأحزاب السياسية التي قامت في إثيوبيا:

-الأحزاب السياسية

تضم خريطة الأحزاب السياسية في إثيوبيا أحزاباً أنشئت على أساس الأثنية مثل منظمة عموم شعب الأمهرة AAPO ، الحزب الديمقراطي للصومال الغربي، حزب تحرير عفر، وهناك أحزاب متعددة الإثنيات مثل حزب الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الحاكم EPRDF وهو يضم تنظيمات من تجراي و أورومو وجامبيلا وبني شنقول، وكذلك هناك حزب الاتحاد الإثيوبي الديمقراطي EDUP، ويضم تنظيمات أمهرية وتجرينية، وهناك أحزاب لا تقوم على الأثنية مثل مجموعة العمل الديمقراطي.(١٦)

أ- حزب الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية EPRDF

تأسست الجبهة في عام ١٩٨٩ وتشكلت بانضمام الجبهة الشعبية لتحرير تجراي IPLF والحركة الديمقراطية للشعب الإثيوبي EPDM المنشقة عن حزب الشعب الثوري EPRP في إقليم جوندار، و هيكلية السلطة داخل الجبهة يتكون من زعيم الجبهة وأعضاء المكتب السياسي وهم على الترتيب ميليس زيناوي بحكم المكانة السياسية لـ TPLF داخل حزب الجبهة الثورية EPRDF وقد انضمت إلى EPRDF تنظيمات أخرى مثل المنظمة الديمقراطية الشعب أورومو OPDO وأنشئت في عام ١٩٩٠.

ب – تحالف القوات الإثيوبية الديمقراطية المتحدة UEDF

%D٩%AA%D٨%A٧%D٨%٨A%D٩%B٩%D٨%A٧%D٨%AF%D٨%AA%D٨%٨٨%D٩%A٧%D٨%٨٧

(١٦) المصدر نفسه

في عام ٢٠٠٣ تم تشكيل قوات إثيوبيا الديمقراطية المتحدة UEDF وهي تتألف من المثقفين والبيروقراطيين الذين ارتبط كثير منهم مع MEISON – الحزب الاشتراكي الذي تعاون مع الدرج في ١٩٧٠– وتناضل UEDF من أجل تحويل قدر أكبر من السلطة للجماعات الإثنية المختلفة.

ج – الحزب الديمقراطي للصومال الغربي –Democratic Party for Western Somalia

تأسس الحزب في عام ١٩٩٤ من أعضاء مجلس الإقليم الخامس وممثلي أحد عشر حزباً سياسيا وكذلك ممثلين عن كل الجماعات والاتحاد النسائي، وترأس الحزب "حسين جري قليلي " رئيس مجلس الإقليم الخامس – وانتخب أعضاء اللجنة المركزية وعددهم ١٨٣ عضوا ،وذلك في المؤتمر التأسيسي للحزب والذي عقد في اذار من عام ١٩٩٤.

د – حزب تحرير عفر Afar Liberation Party

يعتبر الحزب امتدادا لجبهة تحرير عفر التي استمرت لمدة ١٩ عاما، ويهدف الحزب إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعب عفر، وفي الوقت نفسه ،فهو يحث العفر على التعايش السلمي مع القوميات الأخرى وأن يمارسوا حقهم في تقرير المصير، وكان الآلاف من جبهة تحرير عفر قد عقدوا مؤتمرا في نيسان من عام ١٩٩٤ أعلنوا فيه عن تحويل الجبهة إلى حزب وصادق الحاضرون على برنامج الحزب، وتم انتخاب ممثلين عن الحزب على مستوى المديريات والمناطق بالأقاليم المختلفة.

هـ– حزب المؤتمر الوطني لأورومو (The Oromo National Congress

أنشئ الحزب في عام ١٩٩٩ ويقوم على رفض السياسات الانفصالية لبعض الجماعات السياسية لأورومو مثل جبهة تحرير أورومو OLF ، وفي الوقت نفسه، فهو يعارض سياسة التبعية التي تمارسها بعض أحزاب أورومو مثل OPDO لجبهة تحرير تجراي TPLF من خلال رفض الانفصال والعبودية ، واقترح الحزب بديلا ثالثا في انتخابات عام ٢٠٠٥ عندما انضم مع الأحزاب السياسية الأخرى لتشكيل ائتلاف باسم الجبهة المتحدة الديمقراطية لإثيوبيا, وقد كان هو التحالف المعارض الأكثر نجاحا في هذه الانتخابات وحصل على عدد كبير من المقاعد

في منطقة أوروميا. (١٧)

- **الانتخابات الاثيوبية**

١-الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥

تعد الانتخابات البرلمانية الإثيوبية لعام ٢٠٠٥ هي الانتخابات الأهم في تاريخ إثيوبيا، حيث يرى البعض أنها كانت أول انتخابات تتضمن وجود منافسة حقيقة بشكل كامل في البلاد منذ تحولها للشكل الفيدرالي، كما أنها كانت بمثابة نقطة تحول في سياسات وممارسات الجبهة الديمقراطية الثورية تجاه المعارضة في الانتخابات التالية لعامي ٢٠١٠، و٢٠١٥، وقد كان نتيجة لتدخل المجتمع الدولي بالضغط على النظام الاثيوبي الحاكم الممثل في الجبهة الديمقراطية الثورية وتوجيه النقد الشديد لسياساتها وممارساتها، اتجهت الجبهة إلى مناشدة جميع الأحزاب السياسية ودعوتهم للمشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ في جولةٍ انتخابية ديمقراطية بحتة ، واتخذت الجبهة الحاكمة عدداً من الإجراءات التي ساهمت في تهدئة المناخ العام والأوضاع السياسية قبيل الانتخابات، من خلال الاستجابة لبعض مطالب المعارضة، فتم إدخال عددٍ من التعديلات على قانون الانتخابات بهدف تسهيل عملية تسجيل الناخبين والمرشحين، وتخفيض القيود المفروضة عليهم.(١٨)

أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في ايار ٢٠٠٥ تقدماً ملحوظا وغير مسبوق للمعارضة الإثيوبية على الرغم من كل ما أثير بشأن نزاهة الانتخابات، فقد حصلت الجبهة الديمقراطية الثورية والأحزاب والكيانات الموالية لها على عدد ٣٧١ مقعداً، بينما حصل ائتلافي المعارضة والأحزاب المعارضة الأخرى على عدد ١٧٥ مقعد، بينما لم يحصل المستقلين سوى على مقعد واحد فقط ، وفي أعقاب الإعلان رسمياً عن نتائج الانتخابات أعلنت المعارضة رفضها لتلك النتائج، مؤكدة على وجود تزوير في عملية فرز الأصوات، وناشدت المجتمع الدولي للتدخل، واندلعت أعمال العنف في عدد من المناطق الإثيوبية، وأصدرت الحكومة الإثيوبية قراراً بحظر المظاهرات العامة، ثم شنت حملة واسعة من الاعتقالات لزعماء المعارضة.(١٩)

(١٧) https://www.politics-dz.com/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84/

(١٨) ضياء طارق , النظام السياسي في اثيوبيا , https://www.noonpost.www//:https/content/١٢٢٩٨

(١٩) مجلة البيان , العدد ٣٨٥, ٢٠١٩\٥\١٦ http://www.albayan.uk/Mobile/Article.aspx?ID=٦٦٤٧

٢- الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠:

شكلت نتائج انتخابات عام ٢٠٠٥ صدمة قاسية للنظام الحاكم في إثيوبيا، وهو ما دفع النظام للتفرغ التام للحيلولة دون تكرار ما حدث في الانتخابات اللاحقة، وذلك من خلال العمل على تقسيم تحالفات المعارضة باتباع سياسة فرق تسد بين قوى المعارضة لتفتيتها وتشتيتها، واتجهت الجبهة أيضاً لزيادة عدد أعضائها، أذ أصبح الانضمام لعضوية الجبهة شرطاً رئيسياً وان كان غير رسمي للحصول على أي وظيفة عامة أو ترقية أو قرض أو ما شابه ذلك، وتم تقليص مساحة الحريات السياسية قدر الإمكان من خلال سن عددٍ من التشريعات السلطوية لتعزيز قبضة الجبهة الحاكمة على النظام السياسي، فكان من أبرزها صدور قانون مكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٨ والذي وصف بأنه قانون غامض الصياغة، خاصة مع تبني القانون لمفهوم واسع للإرهاب يضم بين طياته كافة أشكال الاحتجاجات السياسية. (٢٠)

وقد تمكنت الجبهة الديمقراطية الثورية من اكتساح الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠، حيث حصلت الجبهة على ٤٩٩ مقعداً من أصل ٥٤٧ بخلاف الأحزاب الموالية لها والتي حصدت ٤٦ مقعداً، بينما حصلت المعارضة على مقعدٍ واحد فقط، والمقعد المتبقي ذهب لأحد المستقلين، وهو ما يعني نجاح الجبهة في إحكام سيطرتها على الانتخابات مقارنةً بعام ٢٠٠٥، خاصة وأنها حصلت وحدها على ٢٠ مقعداً من أصل ٢١ مقعد من المقاعد المخصصة للعاصمة أديس أبابا(٢١) .

٣- الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥

تعد انتخابات ٢٠١٥ أول انتخابات تجري بعد رحيل رئيس الوزراء السابق ملس زيناوي، (٢٢) ويمكن القول بأن البيئة الانتخابية للانتخابات البرلمانية الإثيوبية لعام ٢٠١٥ لم تختلف كثيراً عن سابقتها، سواء فيما يتعلق بسعي الجبهة الحاكمة للهيمنة على المناخ السياسي بالكامل، أو بتعرضها بالقمع، والتنكيل لمرشحي المعارضة، ومحاولة استغلال موارد الدولة في دعم حملاتها الانتخابية، وتقليص دور الرقابة الدولية على الانتخابات، إلا أن أبرز ما ميز المناخ الانتخابي في انتخابات ٢٠١٥ هو تقديم النظام ولأول مرة دعماً مالياً قدر بنحو ١٥ مليون دولار لمختلف الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات ٢٠١٥ لتغطية نفقاتها الانتخابية، ونظراً لضعف القدرات المالية للغالبية العظمى من أحزاب المعارضة،

(٢٠) ضياء طارق , المصدر نفسه

(٢١) سوداد مولود سبع , الممارسة الانتخابية في النظام السياسي الاثيوبي / مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , بغداد , العدد ٤١ لسنة ٢٠١٣,

خاصة تلك التي تندرج تحت قائمة المعارضة الفعلية لنظام الجبهة.

وقد أعلن المجلس الوطني الإثيوبي للانتخابات فوز الجبهة الديمقراطية الثورية (EPRDF) بغالبية المقاعد البرلمانية، أذ حصلت على ٥٠٠ مقعد من أصل ٥٤٧، كما أكد رئيس المجلس الوطني على وقوع بعض المخالفات والانتهاكات التي واكبت العملية الانتخابية، إلا أنه أكد من على أنها لم تكن مخالفاتِ جسيمة بالشكل الذي من شأنه التأثير على نتائج الانتخابات، ومن هنا لم تختلف نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥ عنها في عام ٢٠١٠، بل تكاد تكون متطابقة تماماً، وكما هو معتاد فقد رفضت غالبية أحزاب المعارضة تلك النتائج.(٢٢)

وعليه فأن سياسة الحكومة تجاه المشاركة السياسية، أدت لحدوث ظاهرتين في النظام السياسي الإثيوبي، الأولى هيمنة الأحزاب الإقليمية على تركيبة النظام الحزبي السياسية، فمن بين ٩١ حزباً سياسيا مسجلاً في عام ٢٠٠٨ بلغ عدد الأحزاب الإقليمية ٦٥ حزباً فيما بلغ عدد الأحزاب الوطنية ٢٥ حزباً، أما الظاهرة الثانية فتتمثل في هيمنة الأحزاب الإقليمية على النظام السياسي، وإذا ما فحصنا تركيبة الأحزاب المهيمنة على السلطة، يتضح أنها تقتصر على ثمانية أحزاب تقوم علاقتها مع جبهة تجراي على أساس علاقة التابع والمتبوع، غير أن النتيجة الأكثر أهمية تكمن في تآكل التعددية السياسية وبشكل يتوافق مع توجه سياسات الجبهة نحو نظام الحزب الواحد.(٢٣)

المحور الثالث: الاقتصاد الاثيوبي

نجحت إثيوبيا في تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية المستوى خلال العقد الماضي ونافست فيها معدلات النمو في الصين، ففي العام ٢٠١٢/٢٠١٣ بلغ معدل النمو نحو ٩,٧٪ وحققت المرتبة ١٢ بين الاقتصادات العالمية من حيث سرعة النمو، وبلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا نسبة ٨,٥٪ خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة مع ١٠,٧٪ خلال العام المالي الذي سبقه.

نجح النمو المستمر في البلاد على مدار السنوات الماضية في خفض نسبة الفقر

(٢٢) ملس زيناوي بن امليص، رئيس وزراء إثيوبيا منذ ٢٢ أغسطس ١٩٩٥ حتى وفاته في ٢٠ أغسطس ٢٠١٢. وكان شغل قبل ذلك منصب الرئيس من ٢٨ مايو ١٩٩١ إلى ٢١ أغسطس ١٩٩٥. وصل إلى الحكم بعد الإطاحة بنظام منغستو هيلا مريام الشيوعي في مطلع التسعينات. تقدمت إثيوبيا في حكمه نوعيًا في الاقتصاد والانفتاح الخارجي.

(٢٣) سوداد مولود ,المصدر نفسه

بشكل كبير من ٤٤٪ في العام ٢٠٠٠ إلى ٣٠٪ في العام ٢٠١١ مع الإشارة أن هناك أعداد كبيرة من الناس لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر، وينتظر من الحكومة بذل المزيد من الجهود للحد من الفقر، ويعود الفضل في مسيرة النمو إلى تنمية قطاع الزراعة والخدمات الزراعية التي لعبت دورًا كبيرًا في نهضة الاقتصاد الإثيوبي.(٢٤)

ساهمت السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة في إنعاش الهيكل الاقتصادي في البلاد من زراعة وصناعة وتجارة، وابتداءً من الزراعة التي تعد أهم مورد تحظى به البلاد هناك تركزت أعمال الحكومة على الاهتمام بالاستثمارات الزراعية وكل ما يتعلق بها بغرض تحقيق الأمن الغذائي، إذ مثلت الزراعة نحو ٤٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٢/٢٠١٣ بمعدل نمو ٧,١٪، في الوقت الذي شكلت الصناعة ١٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو ١٨,٥٪ والخدمات بنسبة ٤٥٪.(٢٥)

تعد الزراعة من أهم مفاتيح تحقيق النمو المستدام والشامل لسكان القارة الإفريقية ،لأنها تساعد على التصنيع من خلال تجهيز المنتجات الزراعية والزراعية التجارية، وتقليل الاعتماد على قطاع الخدمات، الذي يشغل المحرك الرئيسي للنمو.

انطلقت مسيرة النمو والتنمية في إثيوبيا من خلال الاهتمام بالزراعة العنصر الرئيسي للهيكل الاقتصادي في أي بلد وأساس أي عملية نمو حيث تشكل عامود الاقتصاد ولها حمل توظيفي كبير من خلال توظيف نحو ٨٠٪ من العمالة في إثيوبيا، فضلا عن أنها تجني ٧٠٪ من إيرادات التصدير.

إذ وضعت الحكومة الإثيوبية في إطار خطتها للنمو والتحول الاقتصادي أولوية خاصة للقطاع الزراعي، واستهدفت في الخطة النهوض بالقطاع الزراعي من خلال تحسين بنية القطاع ودعم حصول المزارعين على الائتمان وتحسين الخدمات الإرشادية وتشجيع الري وتأمين مدخلات الزراعة وتنظيم الحيازات الزراعية.

وتساهم الحكومة في توفير التسهيلات المتمثلة في السماح للمستثمر الإثيوبي بتصدير منتجاته دون أي رسوم وإعفاء ضريبي لفترة تصل بين ٣-٧ سنوات، وكذلك يسمح ارتفاع مخزون الأراضي الزراعية بها إلى تأجيره لدول أخرى للزراعة لتأمين غذائها، إذ تبلغ المساحة المزروعة في إثيوبيا ٢٠٪ من إجمالي المساحة

(٢٤) المصدر نفسه

(٢٥) مناف قومان , كيف تمكنت اثيوبيا الفقيرة من التحول الى اقتصاد عال , https://www.noonpost.com/content/16952

الصالحة الزراعة.

وتمكنت من إنتاج ٥٤ ألف طن من الحمضيات في العام ٢٠١٣ حسب منظمة الأغذية والزراعة كما أنتجت قرابة ٢٣ مليون طن من الحبوب في العام ٢٠١٤ حسب نفس المنظمة بما تشمله من قمح وشعير وزيوت نباتية مختلفة وفواكه كالموز والبرتقال بالإضافة للشاي والكاكاو والقهوة والورد ومنتجات أخرى، وشكل البن كأهم سلعة الرئيسية للتصدير، نحو ٢٤,٢٪ من إجمالي إيرادات الصادرات ثم البذور الزيتية ١٤,٣٪، والقات ٨,٨٪ والبقوليات ٧,٦٪.

يذكر أن منتج القهوة يحظى باهتمام واسع النظير وتشتهر إثيوبيا به، فالمناخ الإثيوبى مناسب لزراعة القهوة مما يساعدها على إنتاج أجود أنواع القهوة وتعد أكبر منتج للقهوة التي تصدر للوطن العربي ودول مختلفة حول العالم.

ومثلت السلع الرئيسية السابقة بالإضافة للذهب الذي وصلت نسبة تصديره ١٨,٨٪ ما يقرب من ٨٠٪ من عائدات التصدير، وأصبح الذهب ثاني أهم سلع الصادرات بعائدات بلغت ٦٠٢ مليون دولار في ٢٠١٢/٢٠١١، ونحو ٥٧٩ مليون دولار في ٢٠١٣/٢٠١٢.[٢٦]

ويعد قطاع الذهب من أبرز القطاعات التعدينية المهمة في البلاد ويُشكل قطاع التعدين نسبة تقارب ١٪ من الاقتصاد الإثيوبي، ويشمل قطاع التعدين الاستثمارات في عملية استخراج الذهب والنحاس وباقي الموارد الطبيعية وتسعى الحكومة لرفع حجم الاستثمارات في هذا المجال إلى ١٠٪ خلال الأعوام المقبلة.

اهتمام إثيوبيا بقطاع الزراعة ساهم بطفرة نوعية في النمو الاقتصادي وهذا الذي حصل فيه لا يعني عدم وجود مشاكل به، أذ تشير التقارير الواردة بأن القطاع يواجه تحديات كبيرة تحد من إمكاناته، وتضعف فرص نمو الإنتاجية الزراعية، ومن بين تلك المشاكل الصدمات البيئية والمناخية التي تصيب البلاد دائمًا خاصة موجات الجفاف المتكررة، وضعف المؤسسات التسويقية وضعف البنى التحتية، فضلاً عن أن الإنتاجية لا تزال منخفضة نسبيًا. [٢٧]

---

(٢٦) https://annabaa.org/arabic/economicarticles/20800

(٢٧) حنين العتوم , اقتصاد اثيوبيا ,
B٩%D٨%A٣%D٨%٨٨%D٩%-٨٤%D٩%A٧%D٨%٨٥%D٩%/com.e٣arabi//:https
D٨%AA%D٨%٨٢%D٩%A٧%D٨%٨٤%D٩%A٧%D٨%/٨٤%D٩%A٧%D٨%٨٥%D٩%
AF-%D٨%A٧%D٨%B٥%D٨%AA%D٨%٨٢%D٩%A٧%D٨%/AF%D٨%A٧%D٨%B٥%
/A٧%D٨%٨A%D٩%A٨%D٨%٨٨%D٩%٨A%D٩%AB%D٨%A٥%D٨%-

ومن بين القطاعات التي تدر على الحكومة دخلًا قطاع الطيران، إذ تمتلك شركة الطيران الإثيوبي اسطولا من الطائرات تربط إفريقيا ببعضها البعض من خلال استحواذ شركة الطيران الإثيوبية على شركات أخرى في غرب ووسط إفريقيا، إلى شمال إفريقيا وأوروبا، بجانب تحقيقها أرباحًا بلغت ١١٠ مليون دولار ٢٠١٤ .

كما تجاوز حجم الصادرات الإثيوبية من غصن الزهور شهريًا ٨٠ مليون ساق إلى ٤٠ دولة ٧٠٪ إلى هولندا التي تقوم بإعادة تصديرها إلى شتى أرجاء العالم، كما تصدر إثيوبيا الزهور إلى ألمانيا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة والشرق الأوسط، وتقدم الدولة حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب على السواء بما في ذلك فترة سماح ضريبية تصل إلى خمس سنوات وإعفاء استيراد السلع الرأسمالية من الجمارك وإعفاءات أخرى.

وبفضل تحريك العجلة الاقتصادية ارتفعت الإيرادات الضريبية المتحصلة في الوعاء الضريبي لدى الحكومة، بنسبة ٢٤,٨٪ وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حققت ١١,٧٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وساعد تحسن تعبئة الإيرادات المحلية الحكومة الإثيوبية على تمويل ٨١٪ من نفقاتها من مصادرها المحلية.[٢٨]

ويعد سد النهضة الإثيوبي أكبر سد على نهر النيل، أذ يبلغ ارتفاعه ١٤٥ مترًا وطوله نحو ١٨ مترًا، وتقدر تكلفة إنشائه ما يقارب ٥ مليارات دولار، وتبلغ سعته التخزينية ٧٤ مليار متر مكعب أي نحو مرة ونصف من إجمالي سعة النيل الأزرق من المياه سنويًا، وتقدر القدرة المائية للسد على توليد الكهرباء بنحو ٦٠٠٠ – ٧٠٠٠ ميغاوات أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الطاقة الكهربائية المولّدة من محطة سد أسوان الكهرومائية، وتخطط الحكومة للاستفادة من سد النهضة بعد الانتهاء منه في زراعة نصف مليون هكتار، وتخفيف مُشكلة الجفاف المتزايدة التي يعيشها شرق إثيوبيا[٢٩]. وسيرد بشكل مفصلا لاحقا.

- **الاستثمار الأجنبي محرك عملية التنمية**

تعتمد إثيوبيا كدول إفريقية على الاستثمارات الأجنبية والمعونات من المؤسسات الدولية والدول، إذ لا تستطيع الموازنة العامة لإثيوبيا تغطية نفقات مشاريع البنية

(٢٨) https://sotor.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7/

(٢٩) صابرين السعو , معلومات عن دولة افريقيا , https://com.mawdoo٣//:https%D٨%A٥%D٨%_A٩%D٨%٨٤%D٩%٨٨%D٩%AF%D٨%_٨٦%D٩%B٩%D٨%_AA%D٨%A٧%D٨%٨A%D٩%A٨%D٨%٨٨%D٩%٨A%D٩%AB%٨٧%D٨%٨٥%D٩%٨٨%D٩%٨٤%D٩%B٩%D٨%٨٥%D٩%/

التحتية والسدود وأشياء أخرى، أذ قدرت المعونات الدولية التي حصلت عليها إثيوبيا في العام ٢٠١٤ نحو ١,٣٢٠ مليار دولار كما تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم معونات بقيمة ٦٤٠ مليون دولار خلال السنوات الخمسة المقبلة لتمويل مشاريع النقل داخل إثيوبيا أو التي تربط بين إثيوبيا وجيرانها.

وبالنسبة للدول التي تعمل على مد استثمارات مباشرة فيها، تأتي الصين في المرتبة الأولى من قائمة الدول الأكثر استثمارًا في إثيوبيًا، وتمويلًا أيضًا للمشاريع القومية الكبرى الحكومية، مما جعلها إحدى أكثر البلدان التي حظيت باستثمارات قومية كبرى كمد السكك الحديدية والطرق والجسور والموانئ(٣٠).

ستحتل إثيوبيا مرتبة بين أكبر أربع مراكز تصنيعية في إفريقيا بحلول العام ٢٠٢٥ في حين أنها لم تستطع في العام ٢٠٠٩ استقطاب استثمارات أجنبية إلا في حدود ١٠٨ مليون دولار فقط، وفيما بعد بلغت حصيلة الاستثمارات الأجنبية من ٢٠١٣ – ٢٠١٦ نحو ٣,٦ مليار دولار، وجرى تقديم تراخيص استثمار لـ٢١٤٦ مستثمرًا أجنبيًا شاركوا في استثمارات تبلغ قيمتها ١٧ مليار دولار في الفترة المذكورة وتم تنفيذ ٦٣٧ مشروعًا استثماريًا، لذا يعد تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إثيوبيا أهم منعطف جذري للتنمية منذ ثمانينيات القرن الماضي منذ أن تعرضت البلاد لحادث مجاعة شديدة بسبب عدم وجود تنمية.(٣١)

- **سد النهضة**

نهر النيل هو أطول أنهار العالم أذ ،حيث يبلغ طوله ٦٦٥٠ كم، ٤ ,ويغطي حوض النيل مساحة ٣,٤ مليون كم²، في ١٠ دول أفريقية هي من المنبع إلى المصب: تنزانيا، جمهورية الكونغو إرتريا، السودان، مصر. ورغم ذلك فإن تصرفه عند أسوان من أقل التصرفات النهرية (٨٤ مليار م٣ فقط) على مستوى العالم .

ينبع نهر النيل من مصدرين رئيسين هما:

---

(٣٠) ج بونسا , الاستثمار الاجنبي نعمة ام نقمة , https://www.africanqira
D9%AB%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%84%D9%A7%D8%/new/home/com
A%D8%86%D9%AC%D8%A3%D8%84%D9%A7%D8%-B1%D8%A7%D8%85%
A8-%D8%88%D9%8A%D9%AB%D8%A5%D8%-8A%D9%81%D9%-8A%D9%8
-85%D9%A3%D8%-A9%D8%85%D9%B9%D8%86%D9%-A7%D8%8A%D9%
dpbs.78fbkof8.sthash#A9%D8%85%D9%82%D9%86%D9%
(٣١) المصدر نفسه

١- الهضبة الإثيوبية: والتي تشارك بحوالي ٧١ مليار م³ عند أسوان (٨٥٪ من إيراد نهر النيل)، من خلال ثلاث أنهار رئيسية: النيل الأزرق (أباي) ٥٠ مليار م³ والذي يشكل حوالي ٦٠٪ من إيراد نهر النيل عند أسوان، (بارو – أكوبو) ١١ مليار م³، عطبرة (تكزه) ١١ م³.

٢- هضبة البحيرات الإستوائية: والتي تشارك بحوالي ١٣ مليار م³ (١٥٪ من إيراد نهر النيل) والتي تشمل بحيرات فكتوريا، كيوگا، إدوارد، جورج، ألبرت.(٣٢)

عُرف سد النهضة الإثيوبي بسد بوردر في الدراسة الأمريكية التي أجريت على حوض النيل الأزرق (أبي) في إثيوبيا. أعلنت الحكومة الإثيوبية في الثاني من نيسان ٢٠١١ تدشين إنشاء مشروع سد النهضة، لتوليد الطاقة الكهرومائية ٥٢٥٠ ميجاوات) على النيل الأزرق بولاية جوبا-بني شنقول – قماز، غربي إثيوبيا وعلى بعد نحو ٢٠-٤٠ كيلومتر من حدود إثيوبيا مع السودان بتكلفة تبلغ نحو ٤,٨ مليار دولار.

تضاربت الأقوال حول سد النهضة، فالحقائق العلمية من خلال الدراسة الأمريكية عام ١٩٦٤ وما تلاها من أبحاث تؤكد على أن سعة الخزان تتراوح بين ١١,١، ١٣,٣، ١٦,٥، ٢٤,٣ مليار م³، إلا أن تصريحات المسؤولين الإثيوبيين ذكرت ٦٢ ثم ٦٧ مليار م³، هذه الأرقام لا يوجد ما يؤيدها علمياً.

وافقت الحكومة الأمريكية على الطلب الإثيوبي في إمكانية التعاون معه للقيام بدراسة شاملة لحوض النيل الأزرق، خاصة بعد عزم مصر على انشاء السد العالي في ذلك الوقت، وجرى التوقيع على اتفاق رسمي بين الحكومتين في ٩ أب ١٩٥٧، ثم كلف مكتب الاستصلاح الأمريكي التابع لوزارة الداخلية الأمريكية للمشاركة في المشروع المشترك بعنوان «البرنامج التعاوني للولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا لدراسة حوض النيل الأزرق»، واستمرت تلك الدراسة المكثفة للمشروع لمدة خمس سنوات (١٩٥٨-١٩٦٤) , وكان ذلك إبان قرار مصر اللجوء للاتحاد السوفيتي السابق لبناء السد العالي في مصر (١٩٦٠-١٩٧٠) وفي أعقاب انهيار مبدأ أيزنهاور في الأزمة السورية ١٩٥٧.

وانتهت تلك الدراسة بتقديم تقرير شامل عن الهيدرولوجيا ونوعية المياه، شكل سطح الأرض، والجيولوجيا والموارد المعدنية، والمياه الجوفية، استخدام الأرض، وأخيراً الحالة الاجتماعية والاقتصادية لحوالي ٢٥ حوضا فرعيا . وقام المكتب

(٣٢) https://small-projects.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7/

الأمريكي بتحديد ٢٦ موقعاً لإنشاء السدود أهمها أربعة سدود على النيل الأزرق الرئيسي: كارادوبي، مابيل، ماندايا، وسد الحدود (النهضة) بإجمالي قدرة تخزين ٨١ مليار م³. وهو ما يعادل جملة الإيراد السنوي للنيل الأزرق مرة ونصف تقريباً. بعض الدراسات الحديثة زادت من السعة التخزينية لسد مانداية من ١٥,٩ مليار م³ إلى ٤٩,٢ مليار م³، وسد النهضة من ١١,١ مليار م³ إلى ١٣,٣ مليار م³، وألغت سد مابيل واقترحت سد باكو أبو بدلاً منه.(٣٣)

أعلنت إثيوبيا في شباط ٢٠١١ عن عزمها إنشاء سد بودر على النيل الأزرق، والذي يعرف أيضاً بسد حداسه، على بعد ٢٠-٤٠ كم من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بحوالي ١٦,٥ مليار م³، واسناده إلى شركة ساليني الإيطالية بالأمر المباشر، وأطلق عليه مشروع إكس، وسرعان ما تغير الاسم إلى سد الألفية الكبير، ووضع حجر الأساس في ٢ نيسان ٢٠١١، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة في الشهر نفسه ليصبح سد النهضة الإثيوبي الكبير. وهذا السد هو أحد السدود الأربعة التي اقترحتها الدراسة الأمريكية عام ١٩٦٤. ويقع سد النهضة في نهاية النيل الأزرق داخل الحدود الإثيوبية في منطقة بني شنقول-قماز، وعلى بعد حوالي ٢٠-٤٠ كم من الحدود السودانية، خط عرض ٦:١١ شمالاً، طول ٩:٣٥ شرقاً، على ارتفاع حوالي ٥٠٠-٦٠٠ متر فوق سطح البحر. يصل متوسط الأمطار في منطقة السد حوالي ٨٠٠ مم/سنوياً. (٣٤)

- **المفاوضات المصرية-الإثيوبية-السودانية**

في ٢٢ حزيران ٢٠٢٠، طلبت مصر من مجلس الأمن الدولي في رسالة وجهها إليه وزير الخارجية المصري سامح شكري عقد جلسة طارئة في أقرب وقت ممكن «من أجل التوصّل إلى حلّ عادل ومتوازن لقضيّة سدّ النهضة الإثيوبي». وتقول مصر إنّ السد يهدّد تدفق مياه النيل التي ينبع معظمها من النيل الأزرق، ما يحمل تداعيات مدمرة بالنسبة لاقتصادها ومواردها المائية والغذائية. فيما أعد بعض أعضاء المجلس بموافقة مصرية مشروع قرار مقتضب يتعلق بهذه القضية.

اعلن مجلس الامن في ١ تموز ٢٠٢٠، أنه «سيراقب تطورات أزمة سد النهضة بين مصر والسودان وإثيوبيا تحت رئاسة ألمانيا». وبحسب أجندة مجلس الأمن لشهر تموز ٢٠٢٠، «انتقلت رئاسة المجلس من فرنسا إلى ألمانيا، لتشرف على تطورات أزمة سد النهضة . أعلن الاتحاد الأفريقي عن استئناف المفاوضات الثلاثية بين مصر والسودان وإثيوبيا حول سد النهضة، بمشاركة الرئيس

(٣٣) الأقليات المسلمة في أفريقيا – سيد عبد المجيد بكر ، net.aljazeera.www

(٣٤) المصدر نفسه

المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، ورئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، بعد توقف دام سبعة أسابيع . جاء ذلك بعد أيام من دعوة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، من أجل التوسط لحل ودي بشأن أزمة سد النهضة، موجهاً تحذيراً لإثيوبيا بأن الأمر قد ينتهي بمصر بنسف السد، مضيفاً أن إثيوبيا انتهكت الاتفاق مما دفعه إلى قطع التمويل عنها.

كما أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس المجلس السيادي للسودان، الفريق عبد الفتاح البرهان، تمسك مصر والسودان بالتوصل إلى اتفاق ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة. والتقى الرئيس المصري برئيس المجلس السيادي للسودان بقصر الاتحادية في القاهرة، وأكد السيسي على الروابط الأزلية التي تجمع شعبي وادي النيل والترابط التاريخي بين مصر والسودان ووحدة المصير والمصلحة المشتركة التي تربط بين الشعبين الشقيقين. خلال الاجتماع، تم التوافق بشأن الأهمية القصوى لقضية المياه بالنسبة للشعبين المصري والسوداني باعتبارها مسألة أمن قومي، ومن ثم تمسك البلدين بالتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم يضمن قواعد واضحة لعملية ملء وتشغيل السد، ويحقق المصالح المشتركة لجميع الأطراف .[٣٥]

من المقرر أن يبنى السد في منطقة بني شنقول على بعد ما بين ٢٠-٤٠ كم شرق الحدود السودانية. حسب تصريحات مسؤولون في ادارة مشروع انشاء السد ،فقد تم اختيار هذا المكان لإقامة السد لاعتبارات جغرافية وجيولوجية واقتصادية، وأن هذا المكان على النيل الأزرق هو الأكثر توافرا وتدفقا للمياه، وأن الدراسات أثبتت أيضا أن هذا المكان الذي يتسم بمجموعة تلال ذات طبيعة صخرية سيكون الأقل تكلفة لبناء هذا السد.

ويجري بناء جسر مؤقت (كوبري) يربط بين ضفتي النيل في موقع السد لتسهيل عمليات بناء وحدات السد، وأضاف أن هناك طرقا يجري إنشاؤها لتسهيل التنقلات بين وحدات ومكونات السد، وأن بعضها تم الانتهاء منه بالفعل، وأن هناك أيضا جسرا تم الانتهاء من انشائه أمام السد باتجاه المصب، يربط بين منطقة جوبا الإثيوبية ومدينة أسوسا عاصمة ولاية بني شنقول، كما أشار إلى أنه يجري إنشاء ممر مائي أو قناة مؤقتة لتحويل مياه النهر إلى دولتي المصب خلال عملية إنشاء مشروع السد على مسار النهر.

يقع السد في منطقة يغلب عليها الصخور المتحولة لحقبة ما قبل الكمبري، والتي

(٣٥) المصدر نفسه

تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية ببعض المعادن والعناصر الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس، بالإضافة إلى محاجر الرخام. وتلعب الجيولوجيا دوراً رئيسياً في مجالات التنمية الإثيوبية، وأهم العوامل الجيولوجية والجغرافية التي تقف حائلاً في فشل كثير من المشروعات المائية في دول منابع نهر النيل بصفة عامة وإثيوبيا بصفة خاصة هي:(٣٦)

١- صعوبة التضاريس ،أذ الجبال المرتفعة والأودية الضيقة والعميقة، ما يتبعها صعوبة نقل المياه من مكان إلى آخر في حالة تخزينها.

٢- انتشار الصخور البركانية البازلتية خاصة في إثيوبيا، وهي صخور سهلة التعرية بواسطة الأمطار الغزيرة، وأيضاً ضعيفة هندسياً لتحمل إقامة سدود عملاقة.

٣- تأثير الصخور البازلتية أيضاً على نوعية المياه خاصة في البحيرات، حيث تزيد من ملوحتها كما هو الحال في البحيرات الإثيوبية التي تقع في منطقة الاخدود في كل من إثيوبيا وكنيا وتنزانيا، والتي تشكل عائقاً في تكوين مياه جوفية.

٤- التوزيع الغير متجانس للأمطار سواء الزماني أو المكاني.

٥- زيادة معدلات البخر والتي يتراوح متوسطها إلى ٨٠٪ من مياه الأمطار، كما هو الحال في معظم القارة الأفريقية.

٦- زيادة التعرية وانجراف التربة نتيجة انتشار الصخور الضعيفة، والانحدارات الشديدة لسطح الأرض وغزارة الأمطار في موسم مطر قصير، بالإضافة إلى زيادة معدل ازالة الغابات مع زيادة عدد السكان.

٧- يحد حوض النيل في دول المنبع مرتفعات كبيرة تمنع إمكانية نقل مياه النيل إلى الأماكن التي تعاني من نقص المياه خاصة في موسم الجفاف، ويتضح هذا جلياً في كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا.

٨- عدم ملائمة الزراعة المروية لدول الحوض نظراً لصعوبة التضاريس وعدم إمكانية نقل المياه.

٩- وجود الأخدود الأفريقي في جميع دول المنبع، وما يسببه م تشققات وفوالق ضمة ونشاط بركاني وزلزالي قد يؤثر على المشروعات المائية خاصة في

(٣٦) جريدة الدستور المصرية – عدد السبت ٥ يونيو ٢٠١٠

إثيوبيا.

١٠-التغيرات المناخية التي تقد تسبب جفافاً في بعض الأماكن، وأمطاراً في أماكن أخرى.

وبحسب الحكومة الاثيوبية فإنه سيرفع انتاج الطاقة الكهرومائية في البلاد إلى ١٠ آلاف ميگاوات خلال السنوات الخمس المقبلة. ومن المتوقع أن ينتج السد ٥٢٥٠ ميگاوات. من المتوقع ان يحجز خلفه ٦٢ مليار متر مكعب من المياه، وهو ما يعد تقريبا ضعف بحيرة تانا.

ويحتوي تصميم السد على ١٥ وحدة كهربائية، قدرة كل منها ٣٥٠ م.م، عبارة عن ١٠ توربينات على الجانب الأيسر من قناة التصريف، وخمس توربينات أخرى على الجانب الأيمن، باجمالي ٥٢٢٥ م.و، مما يجعل سد النهضة في المرتبة الأولى في أفريقيا والعاشر عالمياً في قائمة أكبر السدود إنتاجا للكهرباء.

وبحسب تصريح مدير مشروع السد فإن الغرض الأساسي من انشاء السد هو توليد الطاقة الكهربية، وسوف تعود المياه إلى مسارها إلى دولتي المصب (السودان ومصر) بعد توليد الكهرباء وأنه لا يجري استهلاك هذه المياه أو استخدامها في الري. وأضاف، أنه يجري على الجانب الآخر من السد (وهو جانب دول المصب) بناء وحدات توليد الطاقة الكهربائية، مشيرا إلى أنه يجري على الجانب الأيمن من السد (عند النظر باتجاه المصب) بناء عشر وحدات لتوليد الكهرباء وعلى الجانب الأيسر خمس وحدات، ليكون مجموعها ١٥ وحدة، وأن كل وحدة قادرة على توليد ٣٥٠ ميجاوات ليكون مجموع قدرات هذه الوحدات على الإنتاج ٥٢٥٠ ميجاوات، وهي حجم إنتاج السد من الطاقة الكهرومائية.

وأكد أنه على الجانب الأيمن من السد سيجري بناء محطة فرعية لتحويل الكهرباء، وسيجري إنشاء أيضا خطوط عملاقة لنقل الكهرباء لتوصيل الطاقة بشبكة الكهرباء في البلاد والدول المجاورة، وقال: إنه رغم حجم العمل الكبير للغاية، إلا أنه لن تكون هناك تحديات تذكر، حيث سيجري أيضا معالجة المشكلات البيئية، وسيتم اتخاذ كل التدابير لمعالجة أي آثار سلبية.[٣٧]

- **الفائدة من بناء السد**

(٣٧) زكي البحيري , مصر ومشكلة مياه النيل \ازمة سد النهضة, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة , ص ٥٦٤

١- الفائدة الكبرى لإثيوبيا من سد النهضة هي إنتاج الطاقة الكهرومائية (٥٢٥٠ م.و) التي تعادل ما يقرب من ثلاثة اضعاف الطاقة المستخدمة حالياً.

٢- توفير المياه لسكان منطقة بني شنقول-جوميز على مدار العام، والتي قد يستخدم جزء منها في أغراض الشرب والزراعة المروية المحدودة.

٣- التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان عند سد الروصيرص.

٤- تخزين طمي النيل الأزرق الذي يقر بحوالي ٤٢٠ مليار م٣ سنوياً مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي.

٥- قلة البخر نتيجة وجود بحيرة الس على ارتفاع ٥٧٠ – ٦٥٠ متر فوق سطح البحر، إذا ما قورن بالبخر في بحيرة السد العالي (١٦٠-١٧٦ م فوق سطح البحر).

٦- تخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي، والتي تسبب ببعض الزلازل الضعيفة.

- **تأثيرات السد البيئية والاجتماعية**

- **تأثيره على إثيوبيا**

١- التكلفة العالية التي تقدر ب٤,٨ مليار دولار والتي من المتوقع أن تصل إلى ٨ مليار دولار.

٢- إغراق حوالي نصف مليون فدان من أراضي الغابات، والأراضي الزراعية القابلة للري والتي تعد نادرة في حوض النيل الأزرق في تكوين بحيرة السد، مع عدم وجود مناطق أخرى قابلة للري.

٣- إغراق بعض المناطق التعدينية لكثير من المعادن الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس وبعض مناطق المحاجر.

٤- تهجير نحو ٣٠ ألف مواطن من منطقة البحيرة.

٥- قصر عمر السد والذي يتراوح بين ٢٥ إلى ٥٠ عاماً نتيجة الاطماء الشديد (٤٢٠ ألف متر مكعب سنوياً)، وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء، وتناقص في كفاءة السد تدريجياً.

٦- زيادة فرض تعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض الأيام (شهر ايلول) إلى ما يزيد عن نصف مليار متر مكعب يومياً ومن ارتفاع يزيد على ٢٠٠٠ م نحو مستوى ٦٠٠ م عند السد، واذا حدث ذلك فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقرى والمدن السودانية خاصة الخرطوم، التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه التسونامي الياباني ٢٠١١.

٧- زيادة فرصة حدوث زلزال بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظراً لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة .[٣٨]

٨- فقد مصر والسودان لكمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة والتي تتراوح بين ٥ إلى ٢٥ مليار م٣ حسب حجم الخزان، ولمرة واحدة فقط، وفي السنة الأولى لافتتاح السد نظراً لأن متوسط إيراد النيل الأزرق حوالي ٥٠ مليار م٣ سنوياً، وبالتالي لا يحتاج هذا السد سنوات لملىء البحيرة، بل عام واحد فقط، وقد تكون أسابيع قليلة في حالة أن تكون سعة التخزين الميت أقل من ١٠ مليار م٣، وفي حالة السعة الكبيرة (٦٧ مليار م٣)، فإنه قد يحتاج إلى أسابيع قليلة من موسم المطر. وهذا الفقد سواء كان كبيراً أو صغيراً يستوجب معرفة مصر والسودان به من حيث الكمية وموعد التشغيل لأخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي أزمة نقص المياه في العام الأول لتشغيل السد.

ونظراً للتحديات الجيولوجية والجغرافية السابقة في دول منابع النيل التي أكثر ما يناسبها نمط الزراعة المطرية والتي يجب أن يزداد التعاون بين دول الحوض من أجل تقدم هذه الزراعة والاستفادة القصوى من مياه الأمطار، كما أن المشاريع المائية الكبرى لا تناسب دول المنبع نظراً لتكلفتها العالية للتغلب على الظروف الجيولوجية، وزيادة نسبة تعرضها للانهيار نتيجة للفيضانات والتشققات الصخرية والزلازل، وعدم امكانية نقل المياه وتوزيعها في حالة تخزينها.

والحل الأمثل هو التوسع في اقامة سدود صغيرة متعددة الأغراض (كهرباء ومياه شرب وزراعة بسيطة)، لكي تخدم أكبر عدد من المدن أو القرى التي يستحيل نقل المياه إليها من أماكن أخرى[٣٩].

- **تأثيره على السودان ومصر**

حذر الدكتور محمد نصر الدين علام، وزير الموارد المائية والري المصري

(٣٨) المصدر نفسه

(٣٩) المصدر نفسه

السابق، من مخطط إثيوبي لإقامة العديد من السدود على نهر النيل، مشيرا إلى أن إعلان أديس أبابا عن إقامة أضخم سد على النيل – الألفية العظيم– لتوليد ٥٢٥٠ ميگاوات من الكهرباء يؤكد أنها ستواصل خططها للتحكم الكامل في مياه النيل الأزرق الذى يمد مصر ب٨٥٪ من حصة الدولة من مياه النهر البالغة ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا.

يأتي الإعلان الإثيوبي عن السدود الأربعة بالتزامن مع وجود الدكتور عبد الفتاح مطاوع، رئيس قطاع مياه النيل بوزارة الري، في أديس أبابا للمشاركة في مؤتمر هناك عن توليد الكهرباء من المياه، والذى اتهمته مصادر رسمية بعدم عرضه أي تفاصيل عن تلك السدود على الدكتور حسين العطفي، وزير الموارد المائية والري، ولا عن كواليس ما يدور في إثيوبيا بعد الإعلان هناك عن إنشائها، وهو ما جعل الوزارة تفاجأ بالإعلان الإثيوبي.

وقال: «إثيوبيا تقوم حاليا بتنفيذ خطة لإقامة ٤ سدود على نهر النيل للتحكم في مياه النيل الأزرق وهى كارادوجي، وبيكو أباو، ومندايا، وبوردر»، موضحا أن الطاقة التخزينية المتوقعة للمياه أمام هذه السدود ستصل إلى أكثر من ١٤١ مليار متر مكعب من المياه مقارنة ب١٢٠ مليار متر مكعب هي الطاقة الاستيعابية القصوى لبحيرة ناصر، وهو ما وصفه خبراء مياه بأنه سيحول بحيرة ناصر إلى بركة خلال سنوات من بدء تشغيل هذه السدود.

وأضاف علام أن تنفيذ السدود الإثيوبية على النيل الأزرق يعنى نقل المخزون المائي من أمام بحيرة ناصر إلى الهضبة الإثيوبية مما يعنى التحكم الإثيوبي الكامل في كل قطرة مياه تأتى إلى مصر من هذه المناطق، موضحا أنه سيسبب عجزا كبيرا في مياه بحيرة ناصر مما سيؤدى إلى انخفاض توليد الطاقة بمعدل يصل إلى ٢- ٪ في محطات السد العالي وخزان أسوان وقناطر إسنا ونجع حمادي.

وشدد على ضرورة بدء حوار جاد مع إثيوبيا بشأن الآثار السلبية الوخيمة على الأمن القومي المصري من جراء إنشاء تلك السدود وانتهاج أديس أبابا سياسة فرض الأمر الواقع، وأهمية سرعة التحرك مع المجتمع الدولي، والتنبيه على أن استمرار دعم السياسات الإثيوبية سوف يؤدى إلى تداعيات خطيرة من شأنها تهديد الأمن والسلم الإقليميين.

وطالب علام المجلس الأعلى للقوات المسلحة باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تأكيد التزام السودان باتفاقية ١٩٥٩، مع تعزيز التعاون مع جنوب السودان، معتبرا

أن هذا الأمر يمثل أمل مصر الوحيد لزيادة حصتها المائية من الموارد المائية للنهر.

وأوضح أن المخاطر تأتى من مصدرين، الأول هو الاتفاقية الإطارية الحالية وما صاحبها من توقيع ٦ دول لها لتشكيل ما يسمى بمفوضية حوض النيل لإعادة توزيع حصص النهر حسب المعايير الموضوعة في الاتفاقية الإطارية، ولتشجيع ودعم استثمارات الزراعة والطاقة في دول المنابع وبما يمثل تهديداً مباشراً لحصتي مصر والسودان من النهر، والمصدر الثاني هو المخطط الإثيوبي القديم جداً للتحكم في نهر النيل تنفيذاً للعقيدة الراسخة هناك بأن من يتحكم في النيل يتحكم في مصر.

وأشار وزير الري السابق إلى أن هذا المخطط بدأ إحياؤه خلال العقدين الماضيين ببناء العديد من السدود صغيرة الحجم، ثم قاموا بعد ذلك بتنفيذ سد تكيزه الذى لم تحتج عليه الحكومة المصرية ويقع على نهر عطبرة بسعة ٩ مليارات متر مكعب، ثم نفق تانا بليس، الذى يولد الكهرباء.

وذكر علام أن الاتفاقية الإطارية التي وقع عليها معظم دول منابع النهر من الناحية القانونية لا تلزم مصر بأي التزام نحو هذه الدول، ولا تعفى أياً من هذه الدول من التزاماتها نحو مصر حسب الاتفاقيات القائمة معها، ولا يحق لهذه الدول تقسيم حصص فيما بينها في غياب مصر والسودان، وبما يعد اعتداءً على حقوقهما المائية وتعدياً على الاتفاقيات القائمة الملزمة لهم.(٤٠)

وفي ٢١ نيسان عام ٢٠١١ أعلنت إثيوبيا رفضها السماح لمصر بفحص سد الألفية إذا لم توقع القاهرة اتفاقا جديدا تتخلى بموجبه عن حقها في النقض بشأن توزيع مياه النهر. وأبدى وزير الخارجية الإثيوبي هيلامريام دسالني استعداد بلاده للتفاوض والمشاركة على المستوى الأعلى والفني, لكنه قال «لكننا دولة ذات سيادة». وأضاف في مؤتمر صحفي أن "الاتفاقية الإطارية للتعاون التي وقعتها دول المنبع تمنح خيار الفحص لكل الدول، لذا يجب أن نشرك أنفسنا في اتفاق يمكننا فيه العمل معا على قدم المساواة".

في ٣ كانون الاول ٢٠١٣ قام الرئيس السوداني عمر البشير ورئيس الوزراء السابق الأثيوبي هايله مريم دسالگنه بافتتاح شبكة ربط كهربائي في ولاية القضارف على الحدود السودانية الشرقية مع إثيوبيا. وفي خطاب جماهيري عقب التدشين، أعلن البشير دعم السودان لمشروع سد النهضة الأثيوبي، مشروع لبناء سد على النيل

(٤٠) احمد علي سليمان , سد النهضة الاثيوبي ومستقبل الامن القومي المصري, القاهرة ,ص٨

الأزرق. وأضاف البشير أن بلاده لديها قناعة راسخة بأن المشروع فيه فائدة لكل الأقاليم بما فيها مصر وأن السودان سيعمل عبر اللجنة الثلاثية الدولية لتقييم سد النهضة يداً بيد لما فيه مصلحة شعوب المنطقة . وهي المرة الأولى التي يعلن فيها البشير مساندة بلاده لسد النهضة، وهو محل خلاف بين إثيوبيا ومصر.

كذلك كشف البشير عن اتفاقه مع ديسالين على إقامة منطقة حرة على الحدود تمتد من منطقة القلابات على الجانب السوداني إلى منطقة المتمة على الجانب الإثيوبي تكون تحت إدارة واحدة مشتركة.

في ١٩ حزيران ٢٠٢٠، أعلنت مصر أنها تقدمت بطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول سد النهضة الأثيوبي، تدعو فيه المجلس إلى التدخل من أجل تأكيد أهمية مواصلة الدول الثلاث مصر وإثيوبيا والسودان التفاوض بحسن نية تنفيذاً لالتزاماتها وفق قواعد القانون الدولي من أجل التوصل إلى حل عادل ومتوازن لقضية سد النهضة الأثيوبي، وعدم اتخاذ أية إجراءات أحادية قد يكون من شأنها التأثير على فرص التوصل إلى اتفاق. وقد استند خطاب مصر إلى مجلس الأمن إلى المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز للدول الأعضاء أن تنبه المجلس إلى أي أزمة من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين [٤١].

وقد اتخذت مصر هذا القرار على ضوء تعثر المفاوضات التي جرت مؤخراً حول سد النهضة نتيجة للمواقف الإثيوبية غير الإيجابية والتي تأتي في إطار النهج المستمر في هذا الصدد على مدار عقد من المفاوضات المضنية، مروراً بالعديد من جولات التفاوض الثلاثية وكذلك المفاوضات التي عقدت في واشنطن برعاية الولايات المتحدة ومشاركة البنك الدولي والتي أسفرت عن التوصل إلى اتفاق يراعي مصالح الدول الثلاث والذي قوبل بالرفض من إثيوبيا، ووصولاً إلى جولة المفاوضات الأخيرة التي دعا إليها السودان وبذل خلالها جهوداً من أجل التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن يراعي مصالح كافة الأطراف، إلا أن كافة تلك الجهود قد تعثرت بسبب عدم توفر الإرادة السياسية لدى إثيوبيا، وإصرارها على المضي في ملء سد النهضة بشكل أحادي بالمخالفة لاتفاق إعلان المبادئ الموقع بين الدول الثلاث في ٢٣ مارس ٢٠١٥، والذي ينص على ضرورة اتفاق الدول الثلاث حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، ويلزم إثيوبيا بعدم إحداث ضرر جسيم لدولتي المصب، أي مصر والسودان.[٤٢]

(٤١) المصدر نفسه
(٤٢) المصدر نفسه

الخاتمة

ان الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا ادت الى ظهور حالة من القلق الفكري، والصراع السياسي والاقتصادي والجمع بين سياسات متناقضة، ما بين الحديث عن التعددية والتنوع وتقييد المشاركة السياسية، وما بين التوسع في الملكية العامة وشدة النزعة السياسية للسيطرة على نظام الملكية، وما بين الاقتراب من نموذج اقتصاد السوق وهو ما ترتب عليه وجود ثنائية متقابلة تسببت في تذبذب برامج التحول الاقتصادي.

كما اتجهت تطبيقات الفيدرالية الأثنية، ليس لتحسين أوضاع الجماعات الإثنية، ولكن لتمكين طبقة الموالين للجبهة الثورية من السلطة والثروة وبغض النظر عن غياب العدالة الاجتماعية في المستوى الإقليمي، فقد عمقت هذه الرؤية الإشكالات حول الدور السياسي للإثنية، حيث صارت المشكلة ليست في تفاوت الجماعات في تقاسم السلطة والثروة، وهو تفاوت لا يعد جديداً في الظواهر السياسية، ولكن سياسات جبهة تجراي عززت هذا النوع من التفاوت، بما يضعف قدرة الجماعات الإثنية على تكوين وعي جمعي بالحقوق السياسية أو التمرد، ولكنه رغم ذلك، كشفت نتائج الترتيبات الفيدرالية عن تراجع القبول بالاندماج القومي على أساس الفيدرالية الإثنية، حيث أنها تؤدي إما إلى ازدياد القمع أو تصاعد الصراع الإثني والتفكك في نهاية المطاف.

فقد ساهم تزايد اعتماد جبهة تجراي على المنظور الإثني في انخفاض كفاءة المؤسسات العامة، بسبب اعتماد سياسات التوظيف على الانتماء الإثني والولاء السياسي، وهذا الوضع شكل جانباً من عوامل انخفاض كفاءة الجهاز الإداري وهيمنة الطابع الإقليمي، أم العامل الأكثر أهمية هو ما يتمثل في هيمنة التجراي على الوظائف القيادية في الأقاليم، مما أدي للتحكم في السياسة التوزيعية وتحويلها لمصلحة التجراي والموالين لهم.

ورغم تطبيق الفيدرالية الإثنية والاعتراف بحق الانفصال، لم تحدث حالة انفصال واحدة خلال ١٧ عاماً، وهناك جدل بأن القيود الدستورية تحول دون حدوث الانفصال، وخاصة في ظل غموض طرق ممارسة الأمم والقوميات والشعوب للسيادة الشعبية، غير أن تحليل هذه المسألة في ضوء رؤية جبهة تجراي لمسالة السلطة والدولة يساعد في إدراك طبيعة القضايا السياسية في إثيوبيا، فمن ناحية

تبنت الجبهة رؤية تقوم على مركزية السلطة، ومن ناحية أخرى ربطت استمرارها في السلطة بالفوز بالانتخابات، وقد ترتب على هذه الصيغة سيطرة الجبهة الثورية على المجالس المنتخبة في المستوى المركزي والمستوى الإقليمي.

وفي سياق استشراف مستقبل التطور السياسي في إثيوبيا، يمكن القول إن ديناميات التحديث، أدت لتباين أوضاع الجماعات الإثنية، كما يعبر لجوء الدولة إلى العنف لفرض السلطة عن عمق مشكلة الاندماج القومي، وخاصة في ظل ضعف القدرات الاستخراجية وتشوه السياسة التوزيعية.